

آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر Mechanisms for promoting foreign trade in Algeria

قريبات سماعيل¹، سفير محمد²

¹ أستاذ محاضر أ، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة الكلي امحمد أولحاج البويرة، الجزائر، s.grinat@univ-bouira.dz

² أستاذ، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة الكلي امحمد أولحاج البويرة، الجزائر، m.safir@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022-10-27 تاريخ القبول: 2022-11-09 تاريخ النشر: 2023-02-06

ملخص:

تلعب التجارة الخارجية دور مهم بالنسبة لاقتصاديات الدول ، ولها أثر كبير على ميزان مدفوعاتها والدخل الإجمالي لها ، وبالتالي على نموها الاقتصادي غير أن الجزائر لا تزال تعاني من ميزانها التجاري ، نظرا لضعف صادراتها من جهة وعدم تنوعها من جهة أخرى فهو رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، لذلك عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على ترقية تجارتها الخارجية والدخول في اقتصاد السوق عن طريق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بداية من تحرير التجارة الخارجية وسن مجموعة من القوانين والتشريعات وإنشاء مؤسسات ترافق وتؤطر عمليات التجارة الخارجية وإتباع سياسة تهدف إلى تنويع صادراتها وإعطاء حوافز مالية وغير مالية للمؤسسات والأعوان الاقتصادية التي تنشط في ميدان التجارة الخارجية قصد ترفقيتها خاصة في قطاع المنتجات غير نفطية.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية ، ترقية الصادرات ، الصادرات ، الواردات

تصنيف JEL : F13 ، F130.F130

Abstract:

Foreign trade plays an important role in the economies of countries and has a significant impact on their balance of payments and total income, and therefore on their economic growth. However, Algeria still suffers from its trade balance, due to the weakness of its exports and the lack of diversification of its economy, it is hostage to the fluctuations of oil prices on the international markets. This is why Algeria has endeavored these last years to promote its foreign trade and to enter in a market economy through a set of economic reforms, starting with the liberalization of the foreign trade, the promulgation of a set of laws and legislative texts, the establishment of institutions that accompany and supervise foreign trade, and conduct a policy to diversify its exports and give financial and non-financial incentives to companies and economic agents active in the field of foreign trade to promote them, especially in the sector of non-oil products.

Keywords Foreign trade, Export promotion, Exports, Imports.

Jel Classification Codes: F13, F130 , F130

المؤلف المرسل: قرينات سماعيل ، s.grinat@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من طرف اقتصاديات الدول نظرا للأهمية والآثار المباشرة المترتبة من خلالها على ميزانية الدول ، فهي مؤشر حقيقي على القوة الاقتصادية لها ، وتزداد هذه الأهمية خاصة في ظل انفتاح اقتصاديات الدول في إطار العولمة وتحرير التجارة الدولية من كل القيود الجمركية و غير جمركية وبالتالي سهولة تدول وانسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة ونقل التكنولوجيا بين الدول ، والجزائر ليس بمعزل عن هذه المتغيرات والتطورات الاقتصادية فنجد ميزانها التجاري دائما في حالة عدم استقرار نظرا لتبعية تجارتها الخارجية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يشكل أكثر من 95 % من معاملاتها التجارية الدولية.

قامت الجزائر قصد ترقية تجارتها الخارجية وتنويعها والخروج من نفق أحادية التصدير الذي طال أمده بعدة إصلاحات اقتصادية جذرية نوعا ما منذ التسعينات بداية بالتوجه الرأسمالي للاقتصاد وتحرير اقتصادها والدخول في اقتصاد السوق ومنه تحرير تجارتها الخارجية وإنشاء وزارة خاصة بها وكذلك سن وتشريع الكثير من القوانين بداية بقانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض الذي يعتبر خطوة كبيرة في اتجاه تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلي خلق مؤسسات وهيئات استشارية مرافقة للأعوان الاقتصاديين الجزائريين المهتمين بقطاع التجارة الخارجية وكذلك المزايا والإعانات الممنوحة والتسهيلات الكبيرة لهم للنهوض بهذا القطاع.

إشكالية الدراسة: نحاول في هذه الورقة البحثية إبراز أهم الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر قصد النهوض وترقية تجارتها الخارجية .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر مجمل القوانين وكذلك الفواعل الاقتصادية المحلية التي تستطيع من خلالها الدولة الجزائرية ترقية تجارتها الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف واقع التجارة الخارجية في الجزائر وكذلك المنهج التحليلي بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية المتعلقة بتطور قطاع الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

محاور الدراسة: تشتمل الدراسة على النقاط الأساسية التالية:

- واقع التجارة الخارجية في الجزائر
- الآليات القانونية والمؤسسية لترقية التجارة الخارجية
- الآليات المقترحة لترقية التجارة الخارجية

2. واقع التجارة الخارجية في الجزائر

1.2 تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

1 المتتبع لتطور حصيلة المبادلات التجارية الخارجية في السنوات الأخيرة يلاحظ ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري من حيث صادراته التي تعتمد بصورة كبيرة جدا على قطاع المحروقات بالرغم من الإصلاحات والبرامج التي سطرت من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ومختلف التسهيلات والمزايا الممنوحة للمصدرين والشكل الموالى يوضح تطور التجارة الخارجية في العشر سنوات الأخيرة.

2 الشكل 1: التجارة الخارجية في الجزائر (2010-2020) الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40.4	47.2	50.3	55.2	58.5	51.5	47.0	46.0	46.1	41.9	34.3
ت	7	4	7	8	8	0	8	5	9	3	9
الصادرات	57.0	73.4	71.8	64.9	62.8	37.7	30.0	35.1	41.1	35.8	23.7
ت	5	8	6	7	8	8	2	9	6	2	9
التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85.4	69.1
										3	9

3 المصدر: (المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2022)

4 الملاحظ في العشر سنوات قيد الدراسة عدم استقرار واضح لوضعية الميزان التجاري، حيث كان هناك فائض في الميزان التجاري في السنوات الأولى وعجز كبير في السنوات الأخيرة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل فارتفع الميزان التجاري بفائض قدره 26 مليار دولار أي بنسبة تغطية تجاوزت 156% ثم بدأ هذا الفائض في التراجع نتيجة انخفاض أسعار البترول بالرغم من الزيادة في الكميات المصدرة من المحروقات سنة 2016 بنسبة قدرها 10.5% مقارنة مع سنة 2015، أما في السنوات الأخيرة من الفترة قيد الدراسة فقد شهد تحسن طفيف في الميزان التجاري أي انخفاض نسبة العجز تدريجيا وزيادة نسبة التغطية حتى وصلت سنة 2019 إلى 85% بعدما كانت 64% سنة 2016، أما سنة 2020 فقد شهدت عجزا تجاريا قدره 10.60 مليار دولار مقابل 6.11 مليار دولار سنة 2019 هذه النتيجة أدت الى انخفاض نسبة التغطية الى 69.19% في سنة 2020 مقابل 86.34% سنة 2019 (المديرية العامة للجمارك، 2021) وحسب آخر الإحصائيات في بيان لوزارة التجارة وترقية الصادرات (وزارة التجارة، 2021) فان هناك تحسن ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات والخاصة بـ 4 أشهر الأولى من سنة 2021 حيث ارتفعت بنسبة 64.56% مقارنة بسنة 2020 أي بمعدل 10.54% من القيمة الإجمالية للصادرات

2.2 أهم المنتجات المتبادلة في التجارة الدولية

أ- الصادرات:

الوحدة مليون

الشكل 2: تطور المنتجات الجزائرية المصدرة

دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	315	355	315	402	323	235	327	349	373	437	442
الطاقة	555	714	698	629	603	326	282	332	383	332	215
	27	27	04	60	04	99	21	61	38	43	41
مواد أولية	94	161	168	109	109	106	84	73	92	93	71
منتجات نصف مصنعة	105	149	152	145	212	159	132	141	224	195	161
	6	6	7	8	1	7	1	0	2	4	1
ت. فلاحية	1	0	1	0	2	1	0	0.29	0.30	0.25	0.32
تجهيزات صناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90	82	90
س. استه. لأكية غ. غذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33	30	38
المجموع	570	734	718	649	628	346	300	351	411	338	297
	53	89	66	74	86	68	26	91	68	28	96

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المديرية العامة للجمارك 2022

مجموع صادرات الجزائر عرفت تذبذبا كذلك في السنوات محل الدراسة حيث شهدت ارتفاعا في السنوات الأولى ثم تراجعت في باقي السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض أسعار البترول بالرغم من التطور الملحوظ في المنتجات الأخرى المصدرة، فزيادة حجم صادرات المواد الغذائية من 315 مليون دولار سنة 2010 إلى 442 مليون دولار سنة 2020، وكذلك زيادة في حجم صادرات التجهيزات الصناعية من 30 مليون دولار سنة 2010 إلى 90 مليون دولار سنة 2020 أي بزيادة وصلت إلى 3 أضعاف وكذلك باقي المنتجات الأخرى الجزائرية باستثناء التجهيزات الفلاحية والمواد الأولية التي انخفضت نتيجة سياسة الدولة لتشجيع الإنتاج المحلي، ورغم ذلك يبقى هيكل المنتجات للصادرات الجزائرية مشوه نظرا لاعتماد الجزائر في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% ، ففي سنة 2020 (المديرية العامة للجمارك، 2021) انخفضت مجمل الصادرات الجزائرية بـ 33.57% نظرا لانخفاض صادرات المحروقات بـ 35.20% أي انخفضت قيمة الصادرات بـ 11.70 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 ، أما المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات فهي

آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

تشكل 9.48% من مجمل الصادرات أي ما يعادل 2.26 مليار دولار التي انخفضت بدورها بنسبة 12.59% مقارنة بسنة 2019.

ب- الواردات:

الشكل 3: تطور المنتجات الجزائرية المستوردة

الوحدة مليون

دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	605	985	902	958	110	931	822	843	857	807	809
الطاقة	955	116	495	438	287	237	161	199	101	143	915
مواد أولية	140	178	183	184	189	156	156	152	189	201	229
منتجات نصف مصنعة	100	106	106	113	128	120	114	109	109	102	796
ت. فلاحية	341	387	330	508	658	664	503	611	563	457	205
تجهيزات صناعية	157	160	136	161	189	170	154	139	134	133	913
س. استه. لأكية غ. غذائية	583	732	999	112	103	867	833	851	975	645	575
المجموع	404	472	503	550	585	517	470	460	641	419	343
	73	47	76	28	80	02	89	59	97	34	91

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المديرية العامة للجمارك 2022

بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتقليص من فاتورة الاستيراد وترشيد الإنفاق العام تبقى واردات الجزائر كبيرة في حدود أو ما يقارب 40 مليار دولار وهذا ما يدل علي ارتباط وتبعية الاقتصاد الجزائري بالخارج وضعف نسيجه الصناعي والإنتاجي المحلي، فواردات الجزائر في السنوات الأولى محل الدراسة كانت بمعدل سنوي يقارب 50 مليار دولار ولم تتراجع بالرغم من انخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض حجم الصادرات مما شكل عجزا كبيرا في الميزان التجاري وصل إلى غاية 17.84 مليار دولار سنة 2016، ففي سنة 2020 (المديرية العامة للجمارك، 2021) تراجعت نسبة الإيرادات الإجمالية بـ 17.99% مقارنة بسنة 2019 أي انخفضت من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار نتيجة السياسة الصارمة من طرف الدولة في الحد من الواردات والتحكم أكثر في المواد المستوردة فنلاحظ هناك تراجع معتبر في نسبة الواردات حيث انخفضت كل من واردات تجهيزات الفلاحة بـ 55% والطاقة بـ 36.27% ومنتجات نصف مصنعة بـ

22.63% ومنتجات استهلاكية غير غذائية بـ10.92% باستثناء المواد الأولية التي ارتفعت بـ14.27% والمواد الأولية ارتفعت بنسبة ضئيلة تقدر بـ0.28%.

3.2 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية

احتلت المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019 المرتبة الأولى (وزارة التجارة، 2021)، حيث قدرت بـ14,58% من الحجم الإجمالي للمبادلات، فحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فإن المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 21,45 مليار دولار خلال سنة 2019 مقابل 96,51 مليار دولار خلال سنة 2018 أي بانخفاض يقدر بـ13%، وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 69,63% من الصادرات الجزائرية و 40,53% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، أي بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 81,22 مليار دولار مقابل 55,26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا بـ08,14%، كما استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 39,22 مليار دولار مقابل قرابة 41,25 مليار دولار، أي ما يمثل انخفاضا بـ87,11%، وتبقى كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا.

تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 92,23% من القيمة الإجمالية لتبلغ 60,18 مليار دولار مقابل 06,19 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً بـ44,2%. وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 42,6 مليار دولار مقابل 77,5 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 28,11%، فحسب معطيات الجمارك الجزائرية فإن الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .

من جهة أخرى فإن المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الأخرى (أمريكا، إفريقيا، استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، فاحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 51,26% من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 52,9 مليار دولار مقابل 95,12 مليار دولار أي بانخفاض قدره 48,26%، أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت بـ85,44% محصلة مجموع 88,3 مليار دولار سنة 2019 مقابل 04,7 مليار دولار سنة 2018، وقامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 63,5 مليار دولار مقابل 91,5 مليار دولار أي بانخفاض بـ66,4% وتعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل و كوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية .

من جهة أخرى فإن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسناً بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة

بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار. فصدرت الجزائر للدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار ، بانخفاض قدره 0,56 %، وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1,34 مليار دولار مقابل 1,27 مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5,16 % ، وقد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

كذلك عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر و منطقة أوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33,28 % حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى 920,94 مليون دولار خلال 2019، فقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار مقابل 248,61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113,67 % واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90 %، و تتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلندا.

بشكل عام فإن أهم خمس زبائن الجزائر هي فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و تركيا، أما أهم مموني الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا و تركيا.

3. الآليات القانونية والمؤسسية لترقية التجارة الخارجية

1.3- تسهيل التجارة الخارجية

مفهوم تسهيل التجارة الخارجية، يغطي كافة الإجراءات التنظيمية التي تؤثر على تدفق التجارة عبر الحدود الدولية. وهناك فرق بين تشجيع التجارة وتسهيلها، فتشجيع التجارة الدولية يكون بتخفيض التكاليف وإدارة السياسة التجارية، أما تسهيل التجارة الدولية فهو أمر فني، ويعني إزالة كل ما يعيق تدفق التجارة عبر الحدود. كما تعرف المنظمة العالمية للتجارة تسهيل التجارة الدولية على أنها: «تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية، التي تشمل كافة الأنشطة المتعلقة لجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل وتحويل السلع محل التجارة الدولية». (زايري و دربال، 2008، صفحة 42) ، والهدف من تسهيل التجارة هو تخفيض تكاليف الأعمال لكل طرف من الأطراف المشاركة وذلك بإزالة الأعباء الإدارية غير الضرورية التي تصاحب انتقال الخدمات والسلع عبر الحدود.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة من أجل إحداث تعديل هيكلي في تجارتها الخارجية من خلال سن القوانين المشجعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلق مؤسسات داعمة للتصدير، إلا أن النتيجة لم تظهر على أرض الواقع لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على إنتاج سلع تنافسية في السوق الدولية.

وإن نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية خاصة تشجيع الصادرات وتنويعها، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية، والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والسلطات ومؤسسات ترقية الصادرات.

كما يمكننا أن نقول أن مستقبل التجارة الخارجية في الجزائر مرهون بحتمية الاندماج التجاري العالمي وتسريع وتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تفرض على الجزائر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الوطنية حتى تصمد أمام المنافسة الشرسة للمؤسسات الأجنبية ، وحتى لا تكون الجزائر مجرد سوق لتصريف منتجات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وتستفيد من المزايا والمنافع التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد اعتمدت على تفعيل آليات لترقية التجارة الخارجية والارتقاء بالمنتج الوطني لمنافسة المنتج الأجنبي،

في الحقيقة هذه السياسة ليست بالجديدة على النظام الاقتصادي الجزائري إذ تخطت الحكومة مبكرا لخطر الاحادية في التصدير بمعنى ارتكاز اقتصادها على قطاع المحروقات لا غير حتى قبل أزمة البترول العالمية سنة 1986 إذ وضعت برنامجا اسمه التحضير لمرحلة ما بعد البترول متخذة فيه مجموعة من الإجراءات جاءت موازية للقانون رقم 02/78 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة 1984 من خلال توجيه الإنتاج الجزائري للتصدير مع إزالة جميع الحواجز التي تقف أمام حركة التصدير غير أن هذا البرنامج لم ينجح في ظل أزمة البترول العالمية لسنة 1986، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير جديا في ضرورة تبني استراتيجية واضحة ودقيقة من خلال دراسة ومناقشة مجمل الإصلاحات وعلى رأسها تجسيد فكرة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لكونها السياسة البديلة آنذاك وتمويل الاقتصاد الوطني وهو ما أكدت عليه المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي استجذبت بها الجزائر في عمليات الإصلاح الاقتصادي في التسعينات. (بلحارث، 2014، صفحة 2)

2.3- الإجراءات القانونية لترقية التجارة الخارجية

قامت الجزائر في إطار تشجيع الصادرات بإصدار عدة نصوص قانونية تنظم عملية التصدير وتقديم عدة تحفيزات جبائية وتسهيلات جمركية وكذلك تسطير برامج على أعلى مستوى وبالشراكة مع مؤسسات وهيئات عالمية لها خبرة في تسيير وتنشيط قطاع التصدير نوجز بعضها فيما يلي:

أ- **الإعفاءات الضريبية:** منحت الجزائر مجموعة من الإعفاءات الضريبية للمؤسسات المصدرة تتمثل أهمها في: (الدليل الإرشادي للمصدر ، 2022)

-إعفاء يخص الضرائب المباشرة وتتمثل في كل من الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) .

-إعفاء يخص الرسم على الأعمال ونذكر منها الرسم على القيمة المضافة (TVA) من خلال الشراء بدون القيمة المضافة أو استرجاع الرسم بعد الشراء.

كذلك منح تخفيضات ضريبية على السلع المستوردة والتي تدخل في إنتاج سلع موجهة بالتصدير.

ب- **التسهيلات الجمركية:** تؤثر الأنظمة الجمركية و بشكل بارز في ترقية الصادرات و تنميتها، فعملت الجزائر على أقلمة إجراءاتها الجمركية وفق قواعد المنظمة العالمية للجمارك و هو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 10/98 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المتضمن

قانون الجمارك و الهادف إلى تسهيل المبادلات التجارية و ترقية الاستثمارات و تتمثل هذه التسهيلات فيما يلي: (بلحارث، 2014، صفحة 04)

- الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المصدرة و كذلك تم عقد عدة اتفاقات في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى لتخفيض الرسوم الجمركية و تسهيلات في المراقبة الجمركية.

- الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: من خلال نظام التصدير المؤقت، نظام المستودع الصناعي، نظام إعادة التمويل بالإعفاء، نظام العبور الجمركي.

- إنشاء شهادة المصدر: وذلك لحماية المنتوجات الوطنية في الخارج.

كما توجد هناك سياسات و إجراءات أخرى اتبعتها الجزائر لتنمية و ترقية الصادرات كسياسة تخفيض أسعار الصرف، مساعدات مالية مباشرة تعويضية للأنشطة المتعلقة بالتصدير، توفير المعلومات و البيانات عن الأسواق و غيرها و كذلك السماح بإنشاء تجمعات اقتصادية ذات مصالح مشتركة في مجال التعاون و الشراكة في التصدير.

3.3- الإجراءات التنظيمية و المؤسساتية لترقية التجارة الخارجية

استحدثت الجزائر عدة مؤسسات تعمل على تدعيم و ترقية القطاعات المصدرة خارج البترول و السهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات نذكر منها:

أ- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX*:

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174-04 المؤرخ في 12 جوان 2004 ومن أبرز مهامها: (ALGEX, 2022)

- تعمل على سياسة توسيع المبادلات التجارية والإدماج الدولي.
- تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
- تعتبر أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم الجهود المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ب- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)**:

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا للموارد المتوفرة، وهناك خمس مجالات إعانة مقررّة هي: (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2022)

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية .
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض في الخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

-تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

-تمويل التكاليف المتعلقة بتكليف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ج- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX*:**

أنشأت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر 06/96 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وهي شركة مساهمة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين أبرز مهامها هي: (CAGEX, 2022)

- تأمين قروض التصدير (تغطية المخاطر المتعلقة بالتصدير).
- تأمين القروض المحلية (القروض المشتركة بين المؤسسات، الائتمان الاستهلاك).
- التأمين للمعارض.
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تحصيل الديون.
- شركة تأمين وإعادة تأمين.

د- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(caci):

أنشأت حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03 وهي تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على المستوى الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية التالية: (CACI, 2022)

- تمثيل الشركات.
- تنشيط وترقية ودعم الشركات.
- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات.
- التحكيم والوساطة والمصالحة.

هـ- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX):

- هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغير النشاط الاجتماعي للديوان الوطني للمعارض التي أنشأت في سنة 1971 من مهامها: (SAFEX, 2022)
- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي الوطني، الجهوي والمحلي.
 - تنظيم المعارض الخاصة خارج الوطن.
 - إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
 - الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية.
 - فرض التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.

- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- قوانين وترتيبات التصدير.
- تحرير مجالات ونشريات إعلامية اقتصادية و تجارية.

و- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين*(ANEXAL):

أنشأت الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين يوم 10 جوان 2001 وهي خاضعة للقانون رقم 31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990 وقانونها الخاص تهدف هذه الجمعية إلى تحقيق ما يلي: (ANEXAL, 2022)

- جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين.
- ا- لدفاع عن مصالح المصدرين المادية والمعنوية.
- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية الصادرات.
- مساعدة وتحسين مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- ا- لبحث عن الشركاء من خلال شبكة المعلومات.
- تنشيط وبرمجة دورات تكوينية وتدريبية حول تقنيات التصدير.
- تنظيم والمشاركة في المعارض والفعاليات الاقتصادية الخاصة في الجزائر والخارج.
- تشجيع تبادل الخبرات بين الأعضاء.

4. الآليات المقترحة لترقية التجارة الخارجية

41. تشجيع القطاع الخاص على الولوج للتجارة الخارجية

يمثل القطاع الخاص اليوم في العالم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى ما يتمتع به من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فيعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. ولعل تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث نقلة نوعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما وترقية التجارة الخارجية

وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمة في النشاط الاقتصادي أو من ناحية تحسين الكفاءة الاقتصادية، ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل. سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينات، خاصة أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة 80 % من النسيج الصناعي، في حين 20 % الباقية، تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع

الخاص. حيث أن الصناعة الجزائرية تتميز بكثافة في رأس المال ، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. وفي علاقة الجزائر التجارية مع بقية الدول الأخرى وبالرغم من تدني قيمة صادراتها خارج المحروقات إلا أنها تعاني من بعض العوائق تقف حاجزا أمام نفاذ صادراتها إلى هذه الدول وبالأخص مجموعة دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت هذه المنتجات من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، 2018، صفحة 81)

يستحوذ القطاع الصناعي الجزائري على مجمل الصناعات المصنعة، ما عدى المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

-الصناعة القاعدية (الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانيكية)

- الصناعة الإلكترونية والكهربائية والاتصالات.

- الصناعة الغذائية.

- صناعة النسيج والجلود

-مواد البناء (الإسمنت والآجر)

- تحويل الخشب والورق

-الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.

وعليه يمكن العمل على إعطاء تسهيلات أكبر للقطاع الخاص من أجل النمو وتطوير منتجاته في السوق المحلي وتحفيزه على الولوج للأسواق الدولية نظرا للإمكانات التي يتمتع بها من خلال قدرته علي مواكبة التكنولوجيا والاحتكاك بالمنافسين الكبار من خلال شراكات أو شراء وجلب تقنيات يستطيع من خلالها المنافسة في مختلف الأسواق الدولية المستهدفة.

2.4 بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

لترقية الصادرات خارج المحروقات، تم تقديم العديد من الامتيازات للمصدرين، وإنشاء إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والمرافقة لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات. كما سعت كل الحكومات المتعاقبة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات كهدف استراتيجي حيث سعت إلى ما يلي : (عابي، 2018/2019، صفحة 275)

-أولوية الصادرات على الواردات.

-تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية.

-العمل على الحد من التبعية للنفط عبر تنويع الصادرات.

-تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق العالمية.

-توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني

3.4 العمل على اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام التجاري العالمي

في ظل الظروف العالمية الراهنة، وضمن عالم أكثر تقدم وانفتاح، كان لا بد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو

الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية العالمية، وتجنب الانعكاسات السلبية المحتملة الناشئة عن المنافسة في

السوق المحلي والدولي، وكذلك تجنب الانعكاسات السلبية للعزلة التجارية الدولية حيث بادرت الجزائر إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف نوجزها فيما يلي: (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2022)

أ- طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية و ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية في 17 جوان 1987 ، في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. و عقد أول اجتماع له في أبريل 1998. عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين آخرها كان في 30 مارس 2012. و يصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أبريل 2013 ، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات ، أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة.

ب- اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية:

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل. تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لاتحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي و مالي، تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة. تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية.

ج- منطقة التبادل الحر العربي:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة ، تم تبني هذا المشروع في 1997، و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة ، و جب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداء من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية بـ 10 % كل سنة ، كما تم تبني:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية
 - مبدأ الشفافية
 - مبدأ تبادل المعلومات
 - مبدأ توحيد التعريفات
 - المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
- كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذ تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة و المتمثلة في:

-لجنة المتابعة و التنفيذ.

-لجنة المفاوضات التجارية

-لجنة قواعد المنشأ.

تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 ، بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 01 جانفي 2009.

بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاق التجاري التفاضلي مع تونس والعمل علي إحياء اتحاد المغرب العربي والدخول في اتفاقيات تجارية مع دول الصحراء والساحل ومختلف دول الجوار التي تعتبر امتداد طبيعي للدولة الجزائرية بهدف النهوض بقطاع التجارة الخارجية بالجزائر .

5. خاتمة:

بالرغم من التحسن الطفيف في الميزان التجاري وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وبصفة طردية في قطاع الفلاحة ، الحديد والصلب وبعض السلع الغذائية والصناعية إلا أن الفجوة لازالت كبيرة بين صادرات القطاع النفطي وباقي القطاعات الأخرى وهذا راجع للضعف الكبير في النسيج الصناعي و الفلاحي وكذا قطاع الخدمات وغيرها من جهة وعدم نجاح السياسات والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومات الجزائرية بشكل يعكس الطموحات وقدرات الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات بما فيها مجال التجارة الخارجية، وقصد ترقية هذا القطاع الحساس نقترح بعض الحلول التي نراها حسب هذه الدراسة تساهم في ترقية التجارة الخارجية

آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

- تحرير القطاع الخاص وتشجيعه على الولوج لنشاط التجارة الخارجية وإزالة جميع العوائق البيروقراطية والتنظيمية المعقدة لأنه الأقدر على التأقلم مع مختلف المتغيرات الدولية في مختلف الأسواق المستهدفة.
- رسم إستراتيجية على المدى البعيد لترقية التجارة الخارجية من خلال تطوير القطاعات التي نمتلك فيها مزايا تنافسية كالزراعة والصناعات التحويلية وكذلك الإستخراجية للتركيز عليها مستقبلا في قطاع التجارة الخارجية.
- العمل على تطوير وتحديث قطاع الجمارك بما يتماشى والحركة المتسارعة في قطاع التجارة الخارجية .
- تحرير أسعار الصرف وتأطير السوق غير رسمي للصرف والعمل على تقريب معدلات أسعار الصرف الرسمي وغير رسمي للتخفيف من ظاهرة تهريب العملة وتضخيم الفواتير مما ينعكس سلبا على عمليات التجارة الخارجية

6. قائمة المراجع

- ALGEX. (2022). Consulté le 06 15, 2022, sur WWW.ALGEX.DZ
- ANEXAL. (2022). Consulté le 08 12, 2022, sur <https://anexal.dz/>
- CACI, .. (2022). Consulté le 07 09, 2022, sur www.caci.dz/fr/Pages/Accueil.aspx
- CAGEX. (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur <https://www.cagex.dz/>
- SAFEX, .. (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur <https://www.safex.dz/presentation-safex-missions-safex-objectifs-safex>
- الدليل الإرشادي للمصدر (2022). Consulté le 07 15, 2022, sur <https://www.algex.dz/>
- المديرية العامة للجمارك. (2021). تاريخ الاسترداد 8 15, 2022، من <https://douane.gov.dz>

آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

- بلحارث ل, (2014). مارس. (11-12) الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات. ملتقى وطني بعنوان ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. جامعة تيزي وزو.
- بن عبد العزيز, س &., بن عبد العزيز, س. (2018). دعم تنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال .
- زايري, ب &., دربال, ع. ا. (2008). تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع. (5)
- عابي, و. (2018/2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية،التسيير والعلوم التجارية. جامعة فرحات عباس سطيف.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات (2022). Consulté le 07 14, 2022, sur <https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>